THE EDGE
CONSULTANCY
▲ 0.75
▲ 1.25
▲ 0.95
التحديثات الإقتصادية من ذي إيدج
إعادة ضبط
الاقتصاد المصري
يونيو 2026
edgeconsultancykw.com

# إعادة ضبط الاقتصاد المصري

## الملخص التنفيذي

دخلت مصر صدمة حرب الشرق الأوسط من موقع أقوى مما كانت عليه في 2023–2024. ففي 8 مايو 2026، قال البنك الدولي إن مصر انتقلت إلى مرحلة استقرار، مدعومةً بتوحيد سعر الصرف، وانضباط مالي أكثر صرامة، وإصلاحات ضريبية ساعدت على إعادة بناء الاحتياطيات الخارجية، وكبح التضخم، وتحسين معنويات السوق، ودعم النمو تدريجياً. غير أن البيان نفسه أشار إلى أن الصراع المستمر في الشرق الأوسط أضاف حالة جديدة من عدم اليقين، وجعل استمرار زخم الإصلاح أكثر إلحاحاً.

إن إعادة الضبط في مصر حقيقية، لكنها غير مكتملة. فما زال تقرير التوقعات الكلية للفقر في مصر الصادر عن البنك الدولي في أبريل 2026 يتوقع نمواً حقيقياً للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.3 في المئة في السنة المالية 2026، أي أقل بقليل فقط من 4.4 في المئة في السنة المالية 2025، إلا أنه يتوقع أيضاً عجزاً مالياً بنسبة 7.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجزاً في الحساب الجاري بنسبة 4.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ودَيناً حكومياً بنسبة 82.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026. وقد تراجع التضخم بحدة عن ذروته في 2023، لكنه لا يزال في خانة العشرات ولا يزال يقيّد القدرة الشرائية للأسر.

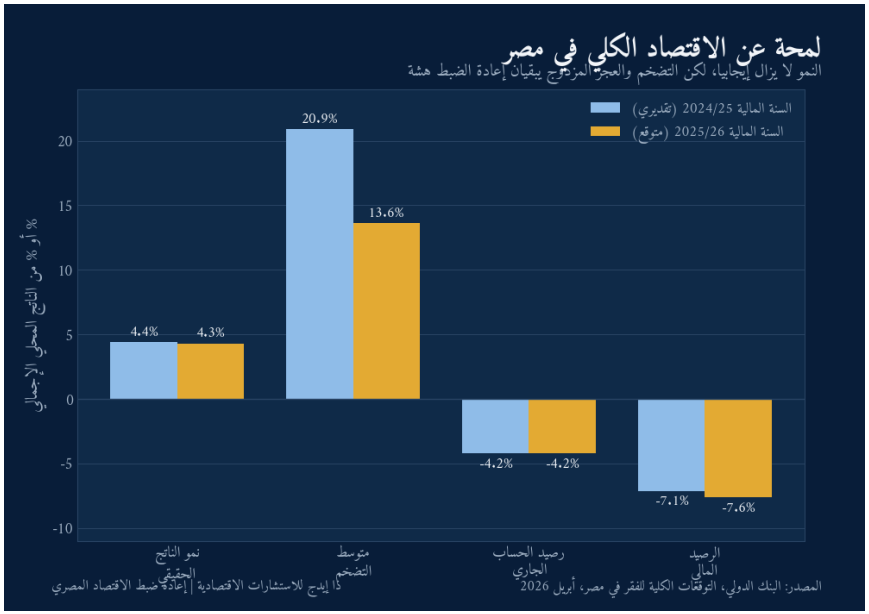


يبقى سعر الصرف أوضح إشارة على الضغوط. فباستخدام أقرب سعر في يوم عمل إلى 1 فبراير كمرجع لما قبل الحرب، بلغ سعر صرف الدولار مقابل الجنيه 47.090 في 2 فبراير 2026. وكان قد ضعُف بالفعل إلى 47.942 بحلول 27 فبراير، ثم تحرك بحدة إلى 52.787 في 9 مارس، وبلغ ذروته عند 54.688 في 7 أبريل، ثم هدأ إلى 52.217 بحلول 27 مايو، وتعزّز إلى نحو 51.95 بحلول 4 يونيو. ومع ذلك ظل الجنيه أضعف بنحو 10 في المئة من مستوى المرجع في مطلع فبراير. ومن الناحية العملية، امتص نظام سعر الصرف المرن في مصر الصدمة الخارجية، لكنه فعل ذلك عبر تمرير جزء من الضغط إلى التضخم المستورد وإلى أوضاع مالية محلية أكثر تشدداً.

والأثر الاستثماري انتقائي وليس واسع النطاق. ففي تقديرنا، تبقى أفضل القطاعات موقعاً هي القطاعات المحققة للعملة الصعبة، والصناعات الموجهة للتصدير، والأصول المالية المحلية المرتبطة بالإصلاح، في حين لا تزال القطاعات كثيفة الاستيراد، والمرتفعة المديونية، والحساسة لأسعار الفائدة تواجه بيئة تشغيل صعبة.

وينبع هذا الحكم من ثلاث حقائق رسمية: التضخم لا يزال مرتفعاً بما يكفي للحدّ من التيسير الحاد، وتكاليف الفائدة لا تزال تزاحم الإنفاق العام، والأوضاع المالية العالمية باتت أقل تسامحاً مع الأسواق الناشئة المستوردة للسلع والأكثر هشاشة.

# إعادة ضبط الاقتصاد المصري

## المشهد الكلي بعد الصدمة

يضع التحديث الإقليمي للبنك الدولي الصادر في أبريل 2026 مصر بوضوح في الحلقة الثانية من التأثر، لا في قلب الصراع. ويذكر أن حرب الشرق الأوسط الجديدة بدأت في 28 فبراير 2026، وأن مصر من بين الاقتصادات المتزايدة التعرّض للآثار الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، وأن النمو الإقليمي — باستثناء إيران — يُتوقع الآن أن يتباطأ من 4.0 في المئة في 2025 إلى 1.8 في المئة في 2026. ويحدد البيان نفسه اضطراب طرق الطاقة، وتضرر البنية التحتية، والتقلبات المالية، وضعف الثقة بوصفها قنوات الانتقال الرئيسية.

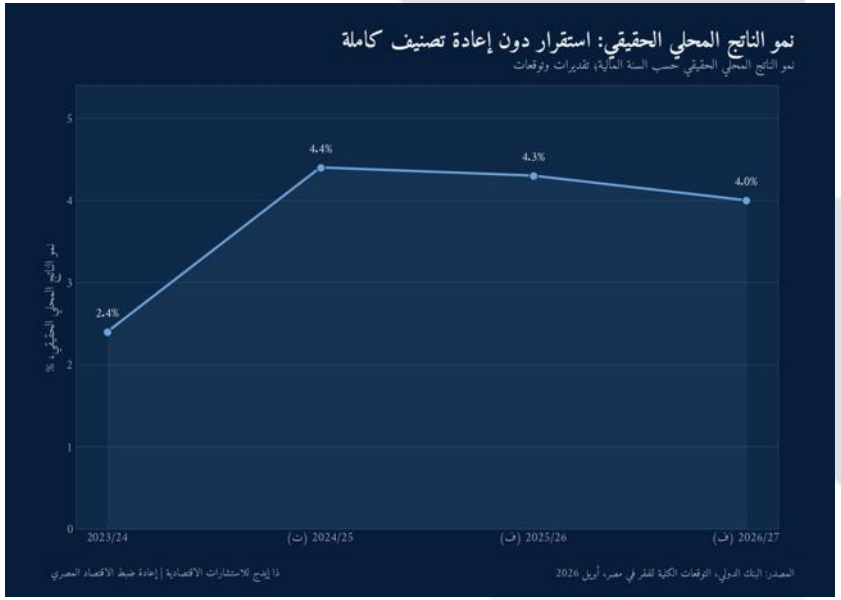


بالنسبة لمصر، هناك قناتا انتقال تكتسبان أهمية فورية. أولاً، يذكر التقرير الإقليمي الكامل للبنك الدولي أن واردات النفط والغاز في مصر والأردن وتونس تمثل نحو 15 في المئة من فاتورة الواردات السلعية على أساس متوسط الفترة 2015–2024، مقابل متوسط عالمي يبلغ 5 في المئة في 2024. ثانياً، تفاعلت السياحة بسرعة: فبحلول 25 مارس، تراجعت أعداد الرحلات الواصلة بنحو 20 في المئة في القاهرة مقارنةً بالأسبوع السابق للصراع. وهذه ليست حساسيات هامشية؛ فهي تعني أن مصر تستورد حصة معتبرة من الصدمة عبر الوقود والخدمات اللوجستية، كما تمتصها عبر معنويات المسافرين واضطراب المجال الجوي الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، كان الاقتصاد المحلي قد بدأ يتحسن قبل صدمة الحرب. ويفيد البنك الدولي بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 5.3 في المئة في النصف الأول من السنة المالية 2026، صعوداً من 3.9 في المئة في النصف الأول من السنة المالية 2025، بمساعدة تحسّن الوصول إلى النقد الأجنبي والواردات اللازمة للصناعات غير النفطية، وتعافٍ تدريجي في حركة قناة السويس، ونشاط قوي في السياحة والاتصالات. وهذا مهم لأنه يبيّن أن مصر لم تدخل هذه الحلقة من حالة اضطراب محلي حاد، بل دخلتها من قاعدة استقرار لا تزال هشة لكنها في تحسّن.

## التضخم والأوضاع النقدية

تُظهر بيانات البنك المركزي المصري الحديثة، المعاد نشرها في تقرير التوقعات الكلية للفقر في مصر عن البنك الدولي في أبريل 2026، قصة خفض تضخم ملموسة لكنها غير مكتملة. فقد تراجع التضخم من ذروة بلغت 38 في المئة في أواخر 2023 إلى 13.4 في المئة في فبراير 2026. وأتاح هذا التراجع للبنك المركزي المصري خفض أسعار الفائدة بما مجموعه 825 نقطة أساس بين أبريل 2025 وفبراير 2026، ليصل سعرا الإيداع والإقراض لليلة واحدة إلى 19 في المئة و20 في المئة على التوالي. ثم أوقف البنك المركزي دورة التيسير، مبقياً أسعاره الرئيسية دون تغيير في اجتماعيه في 2 أبريل و21 مايو 2026 وسط تجدد ضغوط التضخم والعملة؛ وفي اجتماع مايو رفع أيضاً توقعاته للتضخم لعامي 2026 و2027 وخفض توقعه للنمو في السنة المالية 26/2025 إلى 4.9 في المئة من 5.1 في المئة. ومع ذلك، لم يتجاوز الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 23.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية 2025، أي دون متوسط البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل البالغ 45 في المئة بكثير.

# إعادة ضبط الاقتصاد المصري

ويبيّن التقرير نفسه للبنك الدولي لماذا لا ينبغي المبالغة في قصة التيسير. فهو يتوقع متوسط تضخم سنوي قدره 13.6 في المئة في السنة المالية 2026، ويذكر صراحةً أن التضخم المستورد وتعديلات أسعار الطاقة في 2026 ستؤخّر مسار خفض التضخم. وتؤكد القراءات الشهرية ذلك: إذ عاود التضخم العام الحضري التسارع إلى 15.2 في المئة في مارس 2026 قبل أن يهدأ إلى 14.9 في المئة في أبريل، ليبقى أعلى بكثير من أدنى مستوى في فبراير. ويقول البنك الدولي أيضاً إن الصراع يضغط على مصر عبر ارتفاع أسعار النفط والغاز وهروب رؤوس الأموال؛ وتعزّز تحديثات صندوق النقد الدولي الإقليمية والعالمية الصادرة في أبريل 2026 هذه النقطة بتحذيرها من أن استمرار الأعمال العدائية سيُبقي أسعار الطاقة مرتفعة، ويعمّق اضطرابات التجارة، ويضغط على الثقة، ويضرب بشدة الأسواق الناشئة المستوردة للسلع ذات الهشاشة المسبقة.

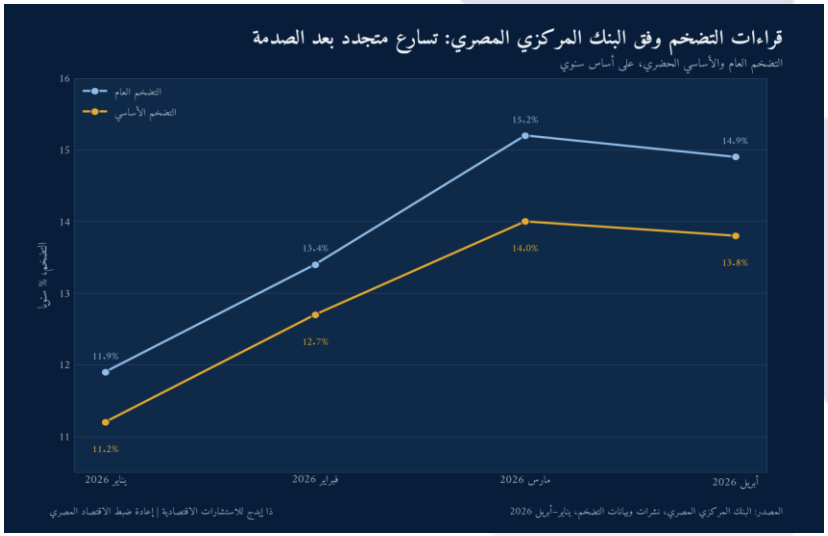


والقراءة العملية هي أن تحدي البنك المركزي المصري انتقل من تحقيق الاستقرار الطارئ إلى إدارة المصداقية. وهذا استنتاج، لكنه مدعوم بقوة بالبيانات: فالتضخم أدنى لكنه ليس منخفضاً بعد؛ وسعر الصرف لا يزال عرضة لتقلبات تدفقات رؤوس الأموال؛ والأوضاع العالمية أقل مواتاةً للأسواق الناشئة المستوردة للسلع. وفي هذه البيئة، لا تزال هناك مرونة في السياسة، لكنها قائمة ضمن نطاق ثقة أضيق مما قد يوحي به خفض التضخم الظاهري وحده.

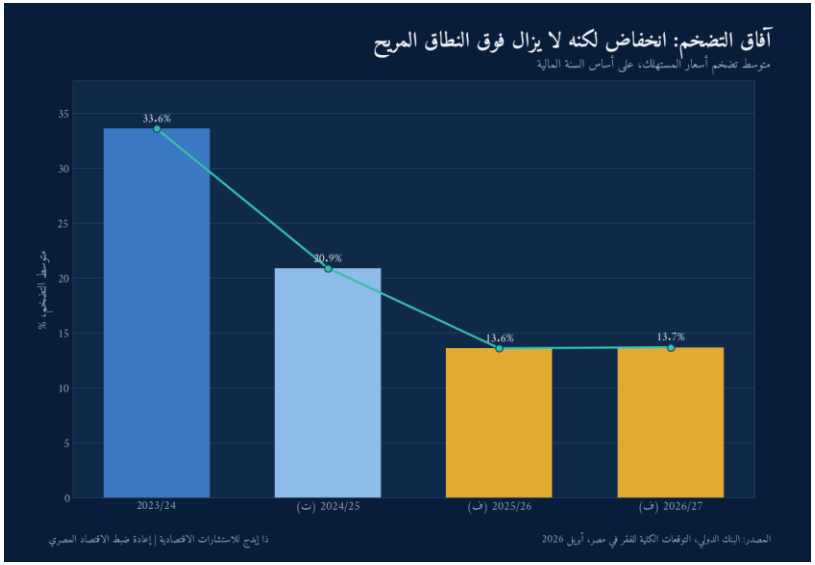

## استقرار العملة والتمويل الخارجي

أصبحت صدمة سعر الصرف ظاهرة فور التصعيد الإقليمي تقريباً. وكمرجع لما قبل الحرب، كان أقرب سعر للدولار مقابل الجنيه في يوم عمل إلى 1 فبراير 2026 هو سعر 2 فبراير 2026، حين بلغ 47.090. وكان قد تحرك بالفعل إلى 47.942 بحلول 27 فبراير، ثم ضعُف بحدة بعد صدمة الحرب، فبلغ 52.787 في 9 مارس وذروته عند 54.688 في 7 أبريل. وبحلول 27 مايو كان قد هدأ إلى 52.217، ثم اقترب من نحو 51.95 بحلول 4 يونيو، أي أضعف بنحو 10 في المئة من مرجع ما قبل الحرب في مطلع فبراير.

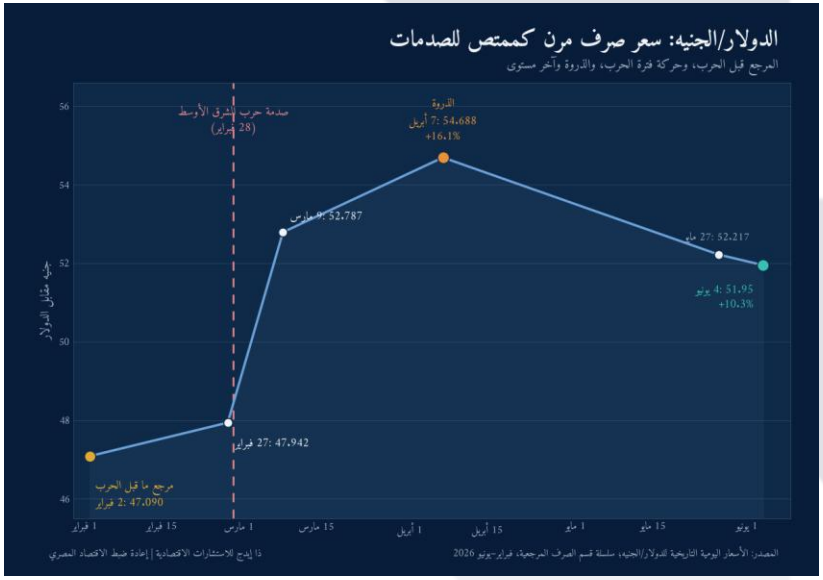


وينسجم هذا المسار السوقي مع قراءة البنك الدولي الأوسع لقنوات الانتقال المالي في مصر. ففي التقرير الإقليمي، يقول البنك الدولي إن المستثمرين الأجانب كانوا قد اتخذوا بالفعل مركز بيع صافٍ مستمراً في الأسهم المصرية خلال الحشد العسكري، وأن البيع اشتد بعد اندلاع الصراع، وأن الجنيه المصري ضعُف بنحو 10 في المئة بحلول 27 مارس، حتى مع بقاء الفارق بين السعرين الرسمي والموازي مستقراً. وهذا تمييز مهم: إذ بدت حركة ما بعد الحرب أقرب إلى تعديل مرن للأسعار منها إلى انهيار جديد لسوق مزدوجة.

أما قصة الاحتياطيات فمختلطة. فعلى الجانب الإيجابي، يقول البنك الدولي إن الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وغيرها من الأصول بالعملة الأجنبية بلغت 67.5 مليار دولار في نهاية فبراير 2026، صعوداً من 59.7 مليار دولار قبل عام. وعلى مقياس صافي الاحتياطيات الدولية الأضيق لدى البنك المركزي المصري، ارتفعت هذه الاحتياطيات منذ ذلك الحين إلى 53.0 مليار دولار في نهاية أبريل 2026، وهو مستوى قياسي. وعلى الجانب السلبي، يقدّر البنك تدفقات حافظة خارجة بنحو 6.1 مليار دولار خلال النصف الأول من مارس 2026، ويشير إلى أن نحو 36.3 مليار دولار من أقساط الدين الخارجي والتزامات الفائدة تستحق في النصف الأول من 2026. ويضيف تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2026 أنه، منذ أواخر فبراير، تعرّضت أصول الأسواق الناشئة في الاقتصادات المستوردة للسلع والأكثر هشاشة لضربات غير متناسبة، وأن تدفقات رؤوس الأموال الخارجة قد تضخّم الضغط على العملة.

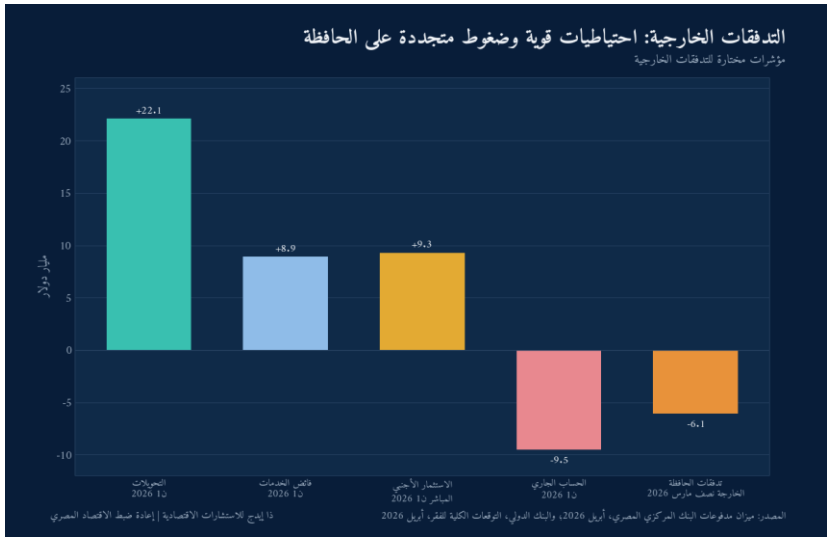

# إعادة ضبط الاقتصاد المصري

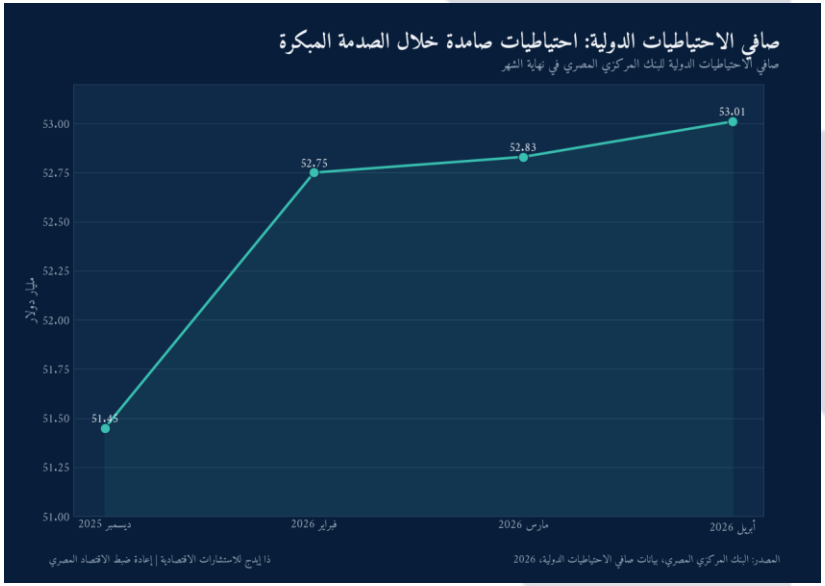


## الضبط المالي وآفاق الاستثمار

تبقى قصة المالية العامة في مصر السبب الرئيسي وراء تعذّر وصف إعادة الضبط بأنها مكتملة بعد. فالبنك الدولي يتوقع عجزاً مالياً كلياً بنسبة 7.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026، مقابل 7.1 في المئة في السنة المالية 2025، بينما لا يزال يتوقع فائضاً أولياً بنسبة 3.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026 (تراجعاً من 3.5 في المئة في السنة المالية 2025). ولا يستقيم هذا المزيج إلا لأن تكاليف الفائدة بالغة الضخامة: إذ يقول التقرير نفسه للبنك الدولي إن مدفوعات الفائدة بلغت 10.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و87.1 في المئة من الإيرادات الضريبية في السنة المالية 2025، مزاحمةً الإنفاق ذا الأولوية. وقد تراجع الدين الحكومي بحدة إلى 82.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية 2025 (من 90.1 في المئة في نهاية السنة المالية 2024)، لكن البنك الدولي لا يزال يرى الدين عند 82.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026، قبل أن ينخفض إلى 79.2 في المئة في السنة المالية 2027 و78.0 في المئة في السنة المالية 2028، ويشير إلى التزامات محتملة بنحو 27 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي كمصدر خطر إضافي.

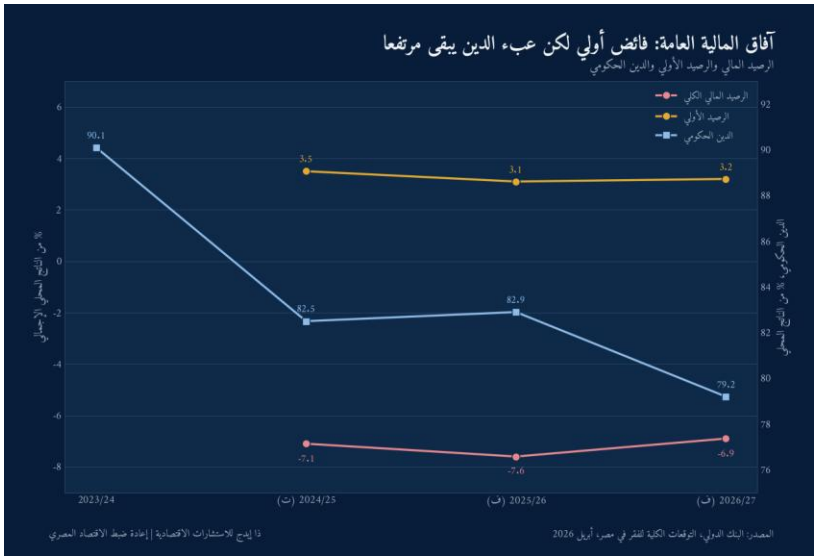


ولهذا تكتسب عملية تمويل سياسات التنمية للبنك الدولي في مايو 2026 أهميةً لقضية الاستثمار. فتمويل «النمو 2» (GROWTH II) البالغ مليار دولار — والذي يتضمن ضمان ائتمان بقيمة 200 مليون دولار من المملكة المتحدة، وهو العملية الثانية في سلسلة ميسّرة من ثلاث مراحل — يستهدف صراحةً خلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص، والمرونة الاقتصادية الكلية والمالية، والنمو الأكثر مراعاةً للبيئة. ويقول البنك الدولي إنه يدعم إصلاحات لتعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وخفض العوائق أمام الاستثمار الخاص، وزيادة تعبئة الإيرادات المحلية، وتحسين كفاءة أسواق الدين المحلية، وخفض كلفة تمويل الحكومة، مع حماية الأسر الضعيفة عبر التسجيل التلقائي للمستفيدين من برنامجي «تكافل وكرامة» في التأمين الصحي الشامل. وبعبارة أخرى، فإن حزمة الإصلاح الرسمية تتجاوز تمويل الأزمات نحو آليات الجاذبية الاستثمارية.

# إعادة ضبط الاقتصاد المصري

وما زالت الأوضاع العالمية تعقّد ذلك الانتقال. فيقول تقرير الراصد المالي لصندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2026 إن الدين العام العالمي ارتفع إلى ما يقل قليلاً عن 94 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2025، ويُتوقع أن يبلغ 100 في المئة بحلول 2029، في حين تتزايد مخاطر إعادة تسعير أسواق الدين السيادي. ويقول تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إن النمو العالمي يُتوقع عند 3.1 في المئة في 2026، وإن الضغوط تتركز في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ولا سيما مستوردي السلع ذوي الهشاشة المسبقة. وتهم هاتان الحقيقتان مصر لأنهما تشيران إلى تدقيق أكبر في الدين والمصداقية وكلفة التمويل، حتى لو كان اتجاه الإصلاح المحلي صحيحاً.

ولذلك ينبغي أن تكون الخلاصة الاستثمارية منضبطة. ففي رأينا، أكثر القطاعات إيجابيةً في المدى القريب هي الصناعات التصديرية التي تستفيد من استعادة الوصول إلى المدخلات ومن ضعف العملة، والقطاعات المحققة للعملة الصعبة مثل السياحة والخدمات اللوجستية عند عودة السفر الإقليمي إلى طبيعته، والأصول المالية المرتبطة بإصلاح سوق الدين المحلية وتحسّن اكتشاف الأسعار. أما أقل القطاعات جاذبيةً فتبقى نماذج الأعمال كثيفة الاستيراد، والميزانيات المرتفعة المديونية، وقصص الأسهم التي تتطلب عودةً سريعةً إلى تمويل محلي رخيص. وهذا استنتاج، لكنه ينبع مباشرةً من المزيج الرسمي المتمثل في تضخم لا يزال مرتفعاً، وأعباء فائدة لا تزال ثقيلة، وبرنامج إصلاح يتمحور حول التنافسية والكفاءة المالية والاستثمار الخاص بدلاً من التوسع الائتماني قصير الأجل.

# إعادة ضبط الاقتصاد المصري

## الخلاصة

صمدت إعادة الضبط الاقتصادي في مصر أمام صدمة الشرق الأوسط، لكنها لم تتخرّج بعد من مرحلة الاستقرار إلى المرونة الدائمة. وتُعدّ لغة البنك الدولي في مايو 2026 مشجّعة لأنها تصف مصر صراحةً بأنها دخلت مرحلة استقرار، إلا أن توقعات البنك الدولي القُطرية في أبريل 2026 لا تزال تُظهر بلداً يحمل تكاليف فائدة مرتفعة، وتضخماً من خانة العشرات، واحتياجات تمويل خارجي كبيرة، وعملةً تبقى حساسة للمخاطر الجيوسياسية.

والخلاصة الأدق الجاهزة للنشر هي التالية: لم تعد مصر في فوضى أزمة 2023–2024، لكنها لا تزال تعمل ضمن ممر اقتصادي كلي ضيق. فقد حسّن سعر الصرف المرن امتصاص الصدمات؛ والتضخم أدنى بكثير من ذروته؛ وأُعيد بناء الاحتياطيات قبل صدمة الحرب؛ ويبقى الدعم متعدد الأطراف ذا مصداقية. ومع ذلك توضّح المصادر الرسمية نفسها أن التضخم المستورد، وحساسية تدفقات الحافظة، ومزاحمة المالية العامة، ومخاطر إعادة التسعير العالمية لا تزال تحدّ من سرعة انتقال مصر من الإصلاح إلى إعادة التسارع.

وبالنسبة للمستثمرين ومراقبي السياسات، فإن ذلك يعني أن التأطير الصحيح هو «استقرار تحت الضغط». فإذا استمر تنفيذ الإصلاحات، فما زال بإمكان مصر تحويل إعادة الضبط إلى قصة استثمارية أقوى على المدى المتوسط. لكن الحكم في المدى القريب ليس تفاؤلاً شاملاً، بل هو انتقائية، وانضباط في الميزانيات، واهتمام وثيق بمصداقية التضخم، وإصلاح سوق الدين، والقدرة على تحقيق العملة الصعبة.

## المصادر

*المصادر الأساسية للبنك الدولي المستخدمة في هذا التقرير هي: تقرير التوقعات الكلية للفقر في مصر، أبريل 2026، الذي يوفّر أرقام النمو والتضخم والاحتياطيات والمالية العامة والدين والتمويل القُطرية؛ وتقرير التحديث الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، أبريل 2026، الذي يوفّر قنوات الانتقال الإقليمية لما بعد الحرب في الطاقة والسياحة وتدفقات رؤوس الأموال وتعرّض مصر الخارجي؛ وبيان تمويل سياسات التنمية «النمو 2» الصادر في 8 مايو 2026، الذي يحدد أجندة الإصلاح للاستثمار الخاص والمرونة المالية وكفاءة سوق الدين المحلية.*

*أما المصادر الأساسية لصندوق النقد الدولي فهي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026، لخلفية النمو والتضخم العالميين؛ وتقرير الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2026، للضغط على أصول الأسواق الناشئة وحساسية تدفقات رؤوس الأموال وانتقال مخاطر العملة؛ وتقرير الراصد المالي، أبريل 2026، لخلفية ارتفاع الدين السيادي عالمياً؛ وتحديث آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أبريل 2026، لقنوات تداعيات الحرب عبر الطاقة والخدمات اللوجستية والثقة والحيز المالي.*

*بالنسبة لقسم الصرف، يستخدم التقرير السجل اليومي لسعر صرف الدولار مقابل الجنيه لعام 2026 حتى 4 يونيو 2026، والذي يوفّر مرجع ما قبل الحرب، والحركة الفورية بعد الصدمة، وذروة أبريل، ومستوى مطلع يونيو المستخدم في التحليل. أما تقرير «ذا إيدج» المرفق المقدَّم من المستخدم فقد استُخدم كمعيار أسلوبي فقط.*

حقوق النشر © 2026 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى". لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت